الفروق العظيمة بين الكفاح والجريمة

د. محمد الرميحي

أن يعود المجرم عن سابق عمله ويعترف بخطئه فذلك عمل عادة ما يقدر إيجابياً من المجتمع الذي يعيش فيه، وعادة ما يذهب محللو الفعل الجرمي من المتخصصين للبحث في دوافع العمل الإجرامي وخلفيته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، الظاهر منها والمباشر كما الخفي البعيد.

الجريمة ظاهرة إنسانية، بمعنى وجودها في المجتمع ممكن، واحتمال انتشارها قائم، إلا أن الجريمة ميدان لا يجد أحد من العقلاء مدخلاً لتبريره. لذلك تبني المجتمعات قاطبة السجون، وتقيم النظام القانوني، من أجل ردع الجريمة بالقصاص، ومن جهة أخرى تدرس المجتمعات أسباب الجريمة وتعالج جذورها في الوقت نفسه.

في جريدة «الشرق الأوسط» خلال الأسبوع المنصرم نشرت على حلقات للجمهور العام، ومن يريد أن يعرف، قصص عدد من الشباب السعودي الذين عادوا لسبب أو لآخر من العراق، كل له قصة مختلفة، إلا أن التبرير الذي أعطي لقصص هؤلاء تبرير غير مقنع على أحسن الظروف ومضلل على أسوأها.

لقد قدم للقراء إجرام هؤلاء الشباب على أنهم ضحايا لفتاوى مضللة، أو لافكار متشددة وهو توصيف سطحي، لا يخرج عن الحقيقة. نعم، ولكنه في الوقت نفسه لا يقلل أبداً من احتمال أن يقوم غيرهم بمثل ما فعلوا أو أكثر، بسبب انتشار تلك الأفكار وقوة صدقيتها لدى البعض.

من قراءة متأنية لما قاله هؤلاء العائدون من الجحيم يمكن أن نتوصل إلى عدد من المسلمات علينا العناية بفهمها.

المسلمة الأولى أن العائدين من العراق أو المحاربين في نهر البارد أو المقبوض عليهم قبل أشهر في المملكة العربية السعودية، يعيشون في جو ثقافي عام يوصف عملهم المنحرف بأنه «جهاد» أو «مقاومة» أو أي من الأسماء الإيجابية أو حتى المحايدة، بسبب انتشار فهم معوج لهذه المفاهيم..وسواء كان هذا التوصيف عن قصد أو غير قصد، هو أمر لا يمكن قبوله، فالفعل الواحد لا يوصف إلا باسم واحد، فهو إن كان ضلالاً فهو ضلال في أي بقعة ارتكب فيها، بصرف النظر عن خصوصية البقعة من الأرض. هو قتل للأبرياء وإجرام في حق الإنسانية لا هو بمقاومة ولا هو بجهاد.

فالوسيلة جزء من الغاية، ذلك استقراء منطقي يوافق عليه العقل الإنساني، فإن كانت الغاية رفيعة وجب أن تتبعها الوسيلة أيضا. بعض الصحف والكثير من وسائل الإعلام المرئي في عالمنا العربي نجدها تخلط بين هذا وذاك، ويترك فجوة يتسلل منها كثيرون إلى اعتبار ما يقوم به هؤلاء على أنه عمل نلصق به صفة «البطولة»، وهو عنها براء، لم يجد كثيرون الشجاعة لتوصيف ما يتم من اعتداء على الغير وقتل الآخر من المواطنين والآمنين في ديارهم أو محاربة قوات دولة تحكمها قيادة شرعية،على أنه إجرام وقع تحاسب عليه القوانين المرعية.

المسلمة الثانية أن هؤلاء، ومن خلال اعترافاتهم المنشورة، كان لهم من ينظم انتقالهم من بلدهم وقريتهم إلى عواصم عربية قريبة من العراق، ثم إلى أطراف تلك البلاد ومنها إلى أطراف العراق الغربية، ومن ثم إلى الداخل العراقي. هذه السلسلة من الإجراءات لا يمكن أن تتم إلا بشرطين، الأول أن هناك مجموعات منظمة تتقن عمل التمويه، ولها تمويل مالي وإنساني تقوم بالتسلم والتسليم لبضاعة الانتحاريين، والثاني أن «سلطة رسمية ما» لا بد أنها تعرف طريقة التهريب وتراقبها، لأنها إن لم تفعل قد تقرر هذه العصابات المنظمة الارتداد عليها والعبث بأمنها، ولا شيء يمنع من ذلك. إذاً تلك الآذان والعيون تتابع حركة ومسيرة هؤلاء كي تتأكد أنهم وصولوا إلى المكان الذي تريد ويريدون، ولا يعقل أن تمر تلك التدفقات كلها على بلد من دون أن تعرف بعض قواه الرسمية من القادم وإلى أي أهداف هو يرمي!

المسلمة الثالثة هي هذا الخلط في المعنى العام أن هناك بشراً غير مسلمين علينا أن نقودهم إلى الإسلام، هذا نقص في ثنائية فهم هؤلاء للإسلام وفهمهم للعالم المحيط بهم في عصر السرعة والاتصال. فليس المسلم بقادر، حتى وإن رغب، أن يغيّر قناعات العالم المختلفة ويجذب غير المسلمين إلى دينه بكذا من الأفعال،هذا من جهة. ومن جهة ثانية، ليس من أحد مكلف عقلاً أن يجبر آخرين على أن يمتثلوا إلى قيم يؤمن بها. مثل هذا الأمر لا بد أن يواجه بالحديث بعلانية من دون تردد ومن دون إبطاء أو اعتذار، وتقديم الحقائق القائلة إن المسلمين اليوم هم بليون وأربعمئة مليون نسمة، و«الغرب» يبلغ عدد سكانه نحو 850 مليون نسمة، ورغم الكثرة النسبية إلا أنهم لا يمتلكون التقنية الحديثة والتي أساسها العلم، ويتشتت المسلمون بين دول نامية وشبه نامية وفقيرة، كما يختلفون كثيراً في اجتهادات تطبيق دينهم بين فرق وملل ومظاهر متعارضة من الاجتهاد، مثل هذه الحقائق تغيب كثيراً عن شباب لا يعرفون من دينهم إلا القليل، كما يسكت عنها من يعرف خوفاً أو تزلفاً، فالدعوة إلى الإسلام في عصرنا هذا واجبة بالحسنى وضرب المثال الأخلاقي الرفيع. في الوقت الذي يعتمد الغرب في كلياته العلم الحديث وتطويع التقنية، التي تتيح له التفوق العملي.

المسلمة الرابعة وهي مسلمة سياسية تقول بالعداء المطلق لأميركا، وهي مقولة راسخة في ذهن العامة وتتغذى عليها القوى المضللة لحرف كثيرين. في الوقت الذي يعرف الجميع أن الأميركيين ليسوا ملائكة ولكنهم أيضاً ليسوا بشياطين، فإن أميركا بلد واحد يقطنه تقريبا ثلاثمئة وعشرون مليون نسمة، له مصالح تحققها سياسة متوافقة إلى حد بعيد وتحكمه مؤسسات. في الوقت الذي ينتمي العرب (وليس كل المسلمين)، وهم بالمناسبة في مثل تعداد سكان الولايات المتحدة، إلى اثنين وعشرين بلداً، مختلف المصالح، بل ومتصارع في بعض الأوقات إلى حد كسر العظم، مؤسساته في الغالب قائمة على الفردية. وفي الوقت الذي تحتاج الولايات المتحدة إلى النفط والغاز لها ولحلفائها، فإن العرب (منتجي هذه السلعة الاستراتيجية) يحتاجون إلى البضائع والخدمات التي ينتجها هذا الغرب وأميركا. المصالح هنا متبادلة وسوف تبقى متبادلة، لا يجب أن تعمم سواء الإعلام العربي أو القوى المختلفة جذرياً مع أميركا سياسياً، لا يجوز أن تعمم، «العداء». هناك اختلاف نعم تقوم المؤسسات المختلفة ببيان حدوده ومعالجة نواقصه، مثله مثل أي علاقة بشرية ودولية، وبين أي قوة اليوم على الأرض. فالصين، على سبيل المثال لا الحصر، ليست على وفاق كامل مع سياسة الولايات المتحدة، فموضوع تايوان أحد أهم المعالم المختلف عليها بجذرية بينهما، ولكن لا يوجد في الصين اليوم تعبئة فكرية وعقلية ضد الولايات المتحدة بدرجة ما يحدث عندنا نفسها، ولا حتى بدرجة أقل بكثير، ولا يتوافر بها «انتحاريون». فمن الاستسهال للبعض أن يصبوا جام غضبهم على سياسات الولايات المتحدة بدلاً من التفكير في طرق لوضع نقاط الاختلاف ونقاط التلاقي بشكل واضح وحضاري، فالنفط السلعة الأهم للعرب لا يمكن تخزينها من دون بيعها التي يعتمد عليها الاقتصاد العربي، ومن دون ذلك البيع لا يتوافر للعرب المنتجين أو غيرهم الحصول على البضائع والخدمات التي يحصلون عليها اليوم. إذاً هناك مفاهيم مغلوطة تصب في مجرى الجمهور العربي كل يوم، وعندما ينحرف بعض الشباب إليها، نلوم بعضنا.

يقول مثل صيني قديم «أعرف عدوك واعرف نفسك تربح الحرب كل يوم». نحتاج أن نعرف أنفسنا للتفريق مبدئياً بين الكفاح والجريمة.

نقلا عن صحيفة (الرأي العام) الكويتية

الاقتصاد الكويتي يواصل أداءه المتميز

كونا / وكالات :

أظهر تقرير اقتصادي متخصص أمس مواصلة الاقتصاد الكويتي أداءه المتميز في عام 2006 متأثرا بأسعار النفط المرتفعة وبالنمو الملحوظ في بعض القطاعات غير النفطية. وقال تقرير بنك الكويت الوطني حول "مؤشرات الداء الاقتصادي في الكويت" أن الناتج المحلي الإجمالي سجل نموا بلغت نسبته 20ر8 في المائة في عام 2006 مقارنة ب 39ر7 في المائة عام 2005 متوقعا تباطؤ النمو خلال العام الجاري ليتراوح ما بين 6 و10 في المائة تبعا لما ستؤول إليه التطورات على صعيد كميات الإنتاج من النفط.

وأضاف أن عدم تزايد معدل إنتاج الكويت من النفط الخام في عام 2006 على غرار ما حدث في السنوات السابقة أسهم في التراجع المسجل في زخم النمو الاقتصادي موضحا أنه مع ذلك فان مساهمة قطاع النفط في مجمل النشاط الاقتصادي لعام 2006 قد ارتفعت نتيجة لارتفاع أسعار النفط .

وبالنسبة للقطاع غير النفطي توقع التقرير أن تواصل قطاعات الخدمات المالية والنقل والعقارات وتجارة الجملة والتجزئة محافظتها على مركز الصدارة من حيث مساهمتها في النمو مستفيدة بلا شك من حالة الازدهار السائدة في النشاط الاستثماري وفي نشاط التشييد والبناء .

ولاحظ أن تنامي قيمة الصادرات النفطية خلال عام 2006 إلى جانب ارتفاع دخل الاستثمار ولو بدرجة أقل ساهم في الاتساع المتزايد في فائض الحساب الجاري فقد بلغت الصادرات النفطية ما يقارب أربعة أضعاف مستواها عام 2003 ما أسهم في ارتفاع نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يفوق 50 في المائة كما مكن ذلك الحكومة من رفد احتياطياتها المالية واستثماراتها الأجنبية والتي يقدر أن يكون وصل حجمها إلى نحو 175 مليار دولار.

وأوضح أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سجل نموا بنسبة 20ر8 في المائة خلال عام 2006 ليصل إلى 29ر6 مليار دينار (ما يعادل 102 مليار دولار) بعد تحقيقه لزيادة بلغت 39ر7 في المائة في عام 2005.

وأشار إلى تضاعف حجم الاقتصاد خلال ثلاث السنوات الماضية مدفوعا بشكل رئيسي بتطورات القطاع النفطي وأن الكويت واصلت تحقيق مكاسب جوهرية على صعيد تحسن مستوى المعيشة كما يعكسه متوسط الدخل الفردي الذي ارتفع إلى 9291 دينارا (ما يعادل 32 ألف دولار) وذلك مقابل 8184 دينارا عام 2005 متوقعا أن يأتي معدل النمو في الناتج الإجمالي خلال العام الجاري ما بين خمسة و 7ر4 في المائة.

وعزا التقرير تباطؤ النمو في عام 2006 في جانب منه إلى بقاء معدل إنتاج النفط مستقرا عند مستوى مليونين ونصف برميل يوميا في حين يعتقد أن نشاط القطاع غير النفطي حافظ في الحد الأدنى على توتر نموه للعام السابق والبالغ 8ر8 في المائة .

وقال إن قطاع العقار سجل نموا بعد قطاع الخدمات المالية بنسبة 2ر7 في المئة مستفيدا من النمو السكاني والتوسع الأفقي في حجم قطاع الأعمال تلاه قطاع تجارة الجملة والتجزئة الذي جاء في المرتبة الثالثة وحافظ على استقرار معدل نموه عند مستوى سبعة في المائة .

وأضاف أن الصادرات في البلاد حافظت على مكانتها كمولد رئيسي للأداء الاقتصادي المتميز ملاحظا أن الطلب المحلي سجل أيضا نموا ملحوظا بلغت نسبته 10 في المائة وان كان بوتيرة تعتبر الأدنى منذ أربع سنوات.

وأفاد بأن النمو السكاني وتزايد مستويات الدخل والذي ساند التوسع المتواصل في القروض الاستهلاكية جعلت من الاستهلاك الخاص يتبوأ مركز الصدارة من حيث التأثير على نمو الطلب المحلي موضحا أنه مع ذلك فان التكوين الرأسمالي الاجمالي ارتفع بتواتر أسرع نسبيا في ظل الازدهار الجاري في النشاط الاستثماري والتشييد والبناء .

وأوضح ان ميزان المدفوعات الكويتي يشير الى استمرار التحسن في الحساب الجاري خلال عام 2006 في ضوء تنامي كل من الصادرات النفطية ودخل الاستثمار فقد ارتفع فائض الحساب الجاري للسنة الرابعة على التوالي ليصل الى 14ر8 مليار دينار ما أسهم في زيادة الموجودات الأجنبية للقطاعين العام والخاص بنحو 13ر9 مليار دينار.

أما الوضع الكلي لميزان المدفوعات وفق التعريف الأوسع والذي يتضمن التغير في احتياطيات كل من بنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية فسجل فائضا قياسيا بلغ 11ر9 مليار دينار ما يعادل 40 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي.

وحول المستوردات قال التقرير انها سجلت أدنى معدل نمو لها خلال خمس السنوات السابقة بارتفاعها بما نسبته 2ر0 في المئة فقط في أعقاب نموها بنحو 21 في المئة في عام 2005 .

وقال ان ذلك يعكس النمو المتواضع في المستوردات لعام 2006 حيث ان المستوردات عام 2005 تضخمت بشكل استثنائي جراء استيراد عدة طائرات مدنية .يذكر ان قيمة المستوردات عام 2005 وفقا للتقديرات المعدلة تقل بنحو 419 مليون دينار مقارنة بقيمتها وفق التقديرات الأولية .

ولاحظ التقرير التراجع في عجز ميزان الخدمات في عام 2006 بنحو 17ر4 في المائة ليسجل تدفقا صافيا نحو الخارج بحوالي 0ر9 مليار دينار حيث ارتفع حجم إنفاق الكويتيين على السياحة الخارجية بنسبة 22 في المائة ليصل إلى 1ر5 مليار دينار ومشكلا بذلك ما نسبته 52 في المائة من إجمالي الإنفاق على الخدمات.

وأوضح أن هذا التزايد في الإنفاق السياحي قابله تصاعد ملحوظ في صافي الإيرادات المتولدة عن الخدمات الأخرى مستثنيا منها خدمات النقل والتأمين وتمثل بالدرجة الأولى الخدمات المقدمة للجهات الأجنبية كقوات التحالف في العراق.

وأفاد بان دخل الاستثمار الذي يعتبر المصدر الرئيسي الثاني لفائض الحساب الجاري بعد الصادرات النفطية سجل نموا بنسبة 50 في المائة ليبلغ 3ر9 مليارات دينار في أعقاب نموه بنسبة 43 في المائة في عام 2005.

وأشار إلى أن حصة القطاع العام شكلت نحو 70 في المائة من هذا الدخل مشيرا إلى أن دخل الاستثمارات الحكومية في الخارج لا يظهر ضمن جملة الإيرادات في ميزانية الحكومة موضحا أن هذا الدخل والبالغ مليارين وسبعمائة دينار لعام 2006 يتجاوز أكثر من نصف فائض الميزانية المحقق في السنة المالية 2007-2006 والمنتهية في مارس الماضي .

وقال إن صافي الاستثمار في محافظ الأوراق المالية سجل تدفقا إلى الخارج بنحو 4ر7 مليارات دينار مقارنة ب 1ر3 مليارات دينار عام 2005 يعود أغلبها إلى الحكومة في حين شهدت الاستثمارات العائدة لشركات الاستثمار أيضا قفزة واضحة بتسجيلها لتدفق صاف للخارج بلغ 844 مليون دينار في عام 2006 مقابل ما قدره 165 مليون دينار للعام الأسبق .

وأضاف أن هذه الزيادة تعكس بشكل عام التنامي في النشاط الاستثماري سواء في الأسواق المحلية أو في الأسواق الخارجية.

وأشار التقرير أيضا إلى التصاعد الذي شهده عام 2006 في حجم الاستثمارات المباشرة المتجهة نحو الخارج والتي بلغ صافيها نحو مليارين وثلاثمائة مليون دينار مقارنة مع مليارين ومأتي مليون دينار سجلت خلال عامي 2004 و2005 مجتمعة وعزا هذه الزيادة إلى مواصلة الجهات الكويتية لعمليات الاستحواذ في الخارج حيث أسهمت الحكومة بما نسبته 43 في المائة من صافي تدفقات الاستثمار المباشر لعام 2006 أو ما يعادل مليار دينار في حين تجاوزت الاستثمارات المباشرة لشركات الاستثمار ضعف مستواها لعام 2005 لتبلغ 266 مليون دينار وبلغ صافي استثمارات القطاعات الاقتصادية الأخرى ما يعادل مليار دينار .

بالمقابل أشار التقرير إلى تراجع حجم الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت إلى ما دون نصف مستواها لعام 2005 لتبلغ 31 مليون دينار .

وقال انه بالمحصلة قفزت حصة الحكومة في صافي التدفقات المالية إلى الخارج إلى 86 في المائة في عام 2006 لتصل إلى 12 مليار دينار تلاها شركات الاستثمار بتدفق صاف وصل إلى 713 مليون دينار ومن ثم البنوك المحلية بنحو 552 مليون دينار.

واستحوذت الودائع على حصة كبيرة من صافي التدفقات المالية إلى الخارج للحكومة والتي وصلت إلى 3ر4 مليارات دينار ولتحتل المرتبة الثانية بعد استثمارات الحكومة في محافظ الأوراق المالية والبالغة ستة مليار دينار في عام 2006 .

أما شركات التأمين فلاحظ التقرير أن استثماراتها في الخارج اتجهت بالدرجة الأولى نحو محافظ الأوراق المالية ومن ثم الاستثمارات المباشرة في حين ارتفع صافي اقتراضها من الخارج بنحو 402 مليون دينار.

مليون دولار أمريكي من الأمير الوليد للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

الرياض / متابعة / فراس اليافعي :

قدم صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة مؤسسة المملكة دعماً بقيمة مليون دولار للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

ولقد أسست الجامعة في عام 1983م بتوجية من معالي رئيس الوزراء السابق (د. محاضير محمد)، وبناء على اتفاقية وقعتها الحكومة الماليزية وحكومات المملكة العربية السعودية وجمهورية بنغلاديش والمالديف وباكستان وجمهورية مصر العربية والجماهيرية الليبية وتركيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي. و يشرف على الجامعة الإسلامية العالمية مجلس المحافظين الذي يتكون من ثمانية أعضاء ممثلين لحكومات الدول الإسلامية التي وقعت على اتفاقية تأسيس الجامعة بالإضافة إلى ممثل لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وتمنح الجامعة طلبتها وطالباتها الدرجات العلمية المعترف بها عالميًا في كلتا المرحلتين : المرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا، وذلك في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية والشرعية والقانونية والاقتصادية والهندسية والمعمارية والطبية وسواها. وتقدم الجامعة في الوقت الحاضر ما يزيد على 70 برنامجًا أكاديميًا من تسع كليات علمية. ويبلغ عدد طلاب الجامعة وطالباتها 18،000 طالبا وطالبة منتمين الى أكثر من 90 دولة من دول العالم.

هذا وسبق لسموه ان حضر خلال زيارته مؤخراً لماليزيا احتفال رسمي في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM) بمناسبة منحه شهادة دكتوراه فخرية بتقدير امتياز في إدارة الأعمال سلمها لسموه سلطان ولاية باهانج والرئيس الفخري للجامعة الإسلامية العالمية صاحب السمو الملكي سلطان حاجي احمد شاه المستعين بالله.

والجدير بالذكر أن للأمير الوليد مساهمات عدة في دعم الجامعات والحوار والتواصل بين الشرق والغرب من أهمها تقديم هبة بمبلغ 20 مليون دولار لصالح جامعة هارفارد Harvard University لتمويل مشروع تطوير برنامج الدراسات الإسلامية بالجامعة، و20 مليون دولار أخرى لصالح جامعة جورج تاون Georgetown بعاصمة الولايات المتحدة واشنطن لدعم مشروع توسعة مركز التفاهم الإسلامي-المسيحي (CMCU).

تحالف سعودي يفوز بتوريد أنابيب لشركة نفط عمان

الرياض / وكالات :

فاز تحالف سعودي يضم الشركة العربية للأنابيب "أنابيب" والشركة السعودية لأنابيب الصلب المحدودة بعقد توريد أنابيب لشركة تنمية نفط عمان (PDO) الشركة الرائدة في إنتاج وتنمية وتوزيع النفط في سلطنة عمان.

وقال بيان للشركتين بثته موقع تداول أمس الأول أن نسبة مشاركة الشركتين في هذه الصفقة تمثل 50 في المائة لكل منهما. ويشمل العقد تصنيع وتغليف وتوريد خط أنابيب صلب ذات قطر 12 بوصة ملحومة طوليا بواسطة المقاومة الكهربائية لنقل الغاز لمسافة 200 كم، وهذه الأنابيب مصممة لتحمل الضغط العالي والعمل في مناطق ذات بيئة فائقة الصعوبة. وقال البيان انه سوف يبدأ تصنيع أنابيب الصلب لهذا المشروع في الربع الأخير من العام الجاري، على أن يتم توريدها بعد ذلك إلى مصنع التغليف الخاص بالشركة العربية للأنابيب ومقره في مدينة الرياض والذي يتولى التغليف الخارجي بمادة البولي إيثيلين (Layers Polyethylene 3) التي تحمي الأنابيب من الصدأ والتآكل وتطيل عمرها الافتراضي، ويتم بعدها شحن الأنابيب إلى موقع المشروع في سلطنة عمان. وأوضح سعود بن محمد الفايز مدير عام الشركة العربية للأنابيب أن التحالف الذي تقوده الشركة تمكن من الفوز بهذا العقد بالرغم من مشاركة العديد من نخبة الشركات اليابانية والكورية الجنوبية والأوروبية ذات الخبرة الكبيرة في صناعة الأنابيب، مما يؤكد القدرات التنافسية العالية لصناعة الأنابيب الحديدية في المملكة العربية السعودية والالتزام بتطبيق آخر التقنيات والمواصفات الفنية في هذا المجال. ومما عزز هذه القدرات انضمام الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) إحدى شركات سابك وأكبر مصنعي لفات الحديد في المنطقة إلى هذا التحالف بصفتها مورد المواد الخام من اللفات الحديدية المستخدمة في تصنيع الأنابيب موضوع العقد الذي تتجاوز قيمته الـ 25.8 مليون دولار (96.7 مليون ريال) والذي سيتم تنفيذه بقدرات صناعية عالية وخبرات سعودية 100 في المائة.

والجدير بالذكر أنه سبق لمجموعة الشركات السعودية المذكورة أن تعاونت فيما بينها ونجحت في تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية لصالح شركات عالمية في

مصرف "الريان القطري" يخطط لإطلاق صندوق صناعي

الدوحة / وكالات :

أعلن مصرف الريان عن خطط لإطلاق صندوق صناعي في قطر بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي نهاية العام لدعم وتطوير الأنشطة الصناعية غير التقليدية واستقطاب المستثمرين من الخارج، وقال عادل مصطفوى الرئيس التنفيذي لمصرف الريان. إن المصرف سيوقع عقد مضاربة مع هيئة قطرية شبه حكومية بقيمة 450 مليون يورو إلى جانب التوقيع على اتفاقيات مع شركاء أوروبيين سيعلن تفاصيلها قريبا.

وردا على سؤال من الشرق حول إمكانية استدعاء باقي رأس المال (خمسة ريالات لكل مساهم) أوضح المصطفوى بأنه لا نية لدى الإدارة حاليا لاستدعاء الخمسة ريالات خلال الأعوام 2007 وحتى 2008 و2009، مشدداً على أن مبلغ الخمسة ريالات سيتم دفعه من الأرباح متى تم الاستدعاء.

وقال المصطفوى إن أرباح النصف الأول التى تحققت البالغة 667 مليون ريال جاءت من عمليات متنوعة تشكل العمليات التمويلية والتجارية والاستثمارية في الداخل والخارج.

وشار إلى أن المصرف بصدد فتح ثلاثة فروع جديدة والتوسع خارجيا بما يحقق عوائد اكبر لقاعدة المساهمين وفقا لخطة محددة، مشيرا إلى أن الأصول يمكن أن ترتفع إلى نحو 40 مليار ريال.

أخبار متفرقة

مجلس الوزراء البحريني يؤكد أن تطبيق الحكومة الالكترونية يحقق الاستفادة من البنية التحتية

الشيخ/محمد بن مبارك آل

المنامة / بنا :

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات بمملكة البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة أن تطبيق الحكومة الالكترونية هو احد الأساليب المبتكرة والتي تقدمها حكومة مملكة البحرين لتحقيق الاستفادة القصوى من البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات في تقديم كافة الخدمات الحكومية للمواطنين.

وأشار الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة إلى أن إقرار مجلس الوزراء لمشروع إنشاء هيئة الحكومة الالكترونية هو احد المبادرات التي اتخذتها الحكومة لضمان أن تكون خدماتها الالكترونية رائدة ومتميزة وذات جودة عالية تعزز من توجهات الحكومة في تبسيط إجراءاتها أمام المواطنين والمستثمرين.

وكان الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة قد استقبل اليوم وزير شئون مجلس الوزراء الشيخ احمد بن عطية الله آل خليفة وأعضاء اللجنة الفنية والاستشارية للحكومة الالكترونية الذي أعربوا له عن شكرهم لدعمه المستمر لأعمال اللجنة ورعايته لكافة أنشطتها كما عرضوا عليه الخطوات التي تم تنفيذها من خلال إستراتيجية الحكومة الالكترونية التي أطلقها في مايو الماضي.

دبي تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معرض سيؤول كركتر

دبي / وام :

يشارك وفد من معرض دبي الدولي للشخصيات الكرتونية والعلامات التسويقية والترخيص / دبي كركتر / في معرض سيؤول للشخصيات الكرتونية / سيؤول كركتر / المقرر عقده خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ يوليو الحالي حيث اختيرت دبي لتمثيل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا الحدث السنوي.

يشارك في المعرض كافة الجهات المسؤولة عن منح تراخيص المحتوى الثقافي والمصنعين ووكالات الترخيص ومؤسسات التجزئة المتخصصة بالرسوم المتحركة ومصممي ألعاب الفيديو والمجلات الترفيهية التي لها صلة بالشخصيات الكرتونية.

وسيقوم الوفد باستعراض الفرص الاستثمارية في دولة الإمارات وتوجيه الدعوة الى الشركات العالمية للمشاركة في معرض / دبي كركتر / الذي ستنعقد فعالياته في أكتوبر ٢٠٠٨ .

ووصف عبد اللطيف الصايغ الرئيس التنفيذي للمجموعة العربية للاعلام المشارك ضمن الوفد ..المعرض بأنه فرصة مثالية لعرض المزايا والحوافز الاستثمارية التي توفرها دبي أمام المستثمرين من منطقة / النمور الآسيوية / إذ يدرك المستثمرين الآسيويين أهمية الاستثمار في الدول التي تتمتع اقتصادياتها بمعدلات نمو كبيرة .

وأكد أن اختيار دبي لتمثيل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دليل واضح يرسخ المكانة الإقليمية الهامة التي باتت تحتلها دولة الإمارات على الخارطة العالمية من الناحية الاقتصادية والثقافية.

يذكر أن قائمة الجهات الراعية لفعاليات معرض دبي الدولي للشخصيات الكرتونية و العلامات التسويقية والترخيص ٢٠٠٨ تشمل كل من دبي لاند كراع بلاتيني والمجموعة العربية للإعلام كراع إعلامي ومكتب المؤتمرات التابع لدائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي كداعم رسمي.

شركة "سابك" تسعى لقرض مجمع قيمته 5.4 مليار دولار

الرياض / وكالات :

أكد مصدر مصرفي أن الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" بدأت إجراءات الحصول على قرض مجمع بقيمة ٥,٤ مليار دولار في إطار سعيها لتمويل صفقة شراء وحدة البلاستيك التابعة لشركة جنرال إلكتريك. وتابع المصدر، أن القرض يأتي في إطار مديونية قيمتها ٩,٩٧٥ مليار دولار. ومن المتوقع أن يتم توفير بقية التمويل عن طريق إصدار سندات.

وينقسم القرض الذي يقوم بترتيبه "سيتي جروب" إلى قسمين: الأول قيمته ١,١ مليار دولار بفائدة ١٢٥ نقطة أساس علاوة على سعر التعامل فيما بين البنوك في لندن "لايبور"، والثاني قيمته ٤,٣ مليار دولار وبفائدة ٢٥٠ نقطة أساس علاوة على "لايبور". وتم تسويق القسم الأول من القرض بين بنوك في الشرق الأوسط وأوروبا، والجزء الثاني لبنوك وصناديق استثمار في أوروبا والولايات المتحدة.